



الدورة الثمانون

البند 18 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2025

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/80/555، الفقرة 7)]

134/80 - السياحة المستدامة والقادرة على الصمود والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية

إن الجمعية العامة،

إن تشيير إلى قراراتها 207/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 196/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 214/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 211/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 201/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 145/78 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2023، وإلى سائر الإعلانات والمؤتمرات ذات الصلة بالموضوع،

وإن تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتقضي إلى التحول، وإن تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى إنجاز ما لم يُنفذ من أعمال في إطار تلك الأهداف،



وإنه تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإنه ترحب بانعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025 بإشبيلية، إسبانيا، وتؤكد من جديد وثيقته الختامية "اللتزام إشبيلية" الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها 323/79 المؤرخ 25 آب/أغسطس 2025، والذي يضع إطارا عالميا مجددا لتمويل التنمية يستند إلى خطة عمل أديس أبابا لعام 2015⁽¹⁾ بغاية التعجيل بسد النقص السنوي في التمويل المقدر بنحو 4 تريليونات من دولارات الولايات المتحدة⁽²⁾ وحفز استثمارات التنمية المستدامة بالحجم المطلوب في البلدان النامية ومواصلة إصلاح الهيكل المالي الدولي عن طريق الالتزام المتواصل والقوي بتعددية الأطراف والتعاون الدولي والتضامن العالمي،

وإنه تؤكد من جديد اتفاق باريس⁽³⁾، وإن تشجع جميع الأطراف فيه على تنفيذه تنفيذا تاما والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽⁴⁾ التي لم تودع بعد صكوك تصديقها على الاتفاق أو قبولها له أو موافقتها عليه أو انضمامها إليه، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإنه تشير إلى الخطة الحضرية الجديدة، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعقود في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽⁵⁾، والتي أقرت بالالتزام باستدامة ودعم الاقتصادات الحضرية في انتقالها التدريجي نحو رفع الإنتاجية، من خلال القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، بما في ذلك خلق وظائف جيدة ولائقة ومنتجة، بسبل منها تشجيع الصناعات الثقافية والإبداعية والسياحة المستدامة والفنون الاستعراضية وأنشطة حفظ التراث،

وإنه تشير أيضا إلى إعلان سندي وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁶⁾، اللذين اعتمدا خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، وإلى أن إطار العمل أبرز جملة أمور منها الحاجة إلى تعزيز ودمج نهج إدارة مخاطر الكوارث في جميع عناصر قطاع السياحة بالنظر إلى شدة الاعتماد على السياحة في كثير من الأحيان كمحرك اقتصادي رئيسي،

(1) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(2) *Financing for Sustainable Development Report 2024* (تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2024) (منشورات الأمم المتحدة) 2024، الشكل الأول-1.

(3) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(4) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(5) القرار 256/71، المرفق.

(6) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

وإنّ ترحب بإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتمد في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وتدعو إلى تنفيذه في الوقت المناسب،

وإنّ ترحب أيضاً بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، وإنّ تتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، الذي سيشترك في استضافته السنغال والإمارات العربية المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة لعام 2028 بشأن الاستعراض الشامل النهائي لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، الذي ستستضيفه طاجيكستان،

وإنّ ترحب كذلك بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، في نيس، فرنسا، في الفترة من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025، حيث اعتمد الإعلان المعنون "محيطنا، مستقبلنا: متحدون من أجل التحرك العاجل"، بصيغته الواردة في قرار الجمعية العامة 314/79 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2025، الذي يشدد على أوجه الترابط وأوجه التآزر المحتملة بين الهدف 14 وأهداف التنمية المستدامة الأخرى، وكذلك على أهمية وقف وعكس مسار التدهور في سلامة النظم الإيكولوجية للمحيطات وتنوعها البيولوجي وأهمية حماية واستعادة قدرتها على الصمود وسلامتها الإيكولوجية،

وإنّ تشير إلى قرارها 220/79 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2024 بشأن تشجيع السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، وقرارها 269/77 المؤرخ 6 شباط/فبراير 2023، الذي قررت فيه إعلان 17 شباط/فبراير يوماً عالمياً للسياحة القادرة على الصمود، وتقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية⁽⁷⁾ بشأن تنفيذ القرار،

وإنّ ترحب بالعرض الذي قدمته حكومة سلفادور لاستضافة فعاليات اليوم العالمي للسياحة لعام 2026، في موضوع "تسخير برنامج العمل الرقمي والذكاء الاصطناعي لإعادة رسم معالم السياحة"، التي ستجرى في سان سلفادور في 27 أيلول/سبتمبر 2026،

وإنّ ترحب أيضاً بالقرار 14/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022⁽⁸⁾ الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة الذي قررت فيه انعقاد لجنة تفاوضية حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية، يمكن أن يشمل نهجاً ملزمة وطوعية على السواء، استناداً إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للبلاستيك، مع مراعاة أمور من بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الظروف والقدرات الوطنية،

وإنّ تحيط علماً بمبادرة الحد من المواد البلاستيكية في السياحة العالمية ودورها في الإسراع بوتيرة العمل المناخي والدفع قدماً بقطاع السياحة على مسار النمو الاقتصادي المطّرد والمستدام والقادر على الصمود، مع الاعتراف بالجهود التي تُبذل لمكافحة التلوث البلاستيكي،

(7) A/79/228.

(8) UNEP/EA.5/Res.14.

وإنّ تشير إلى قرارها 282/77 المؤرخ 26 نيسان/أبريل 2023 بشأن بناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الترابط الإقليمي والأقاليمي بين البنى التحتية، الذي شددت فيه على أن البنى التحتية تؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مؤكدة فيه أهمية البنى التحتية الجيدة النوعية التي يعول عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترابطة،

وإنّ ترحب بانعقاد المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى المتعلقة بالسياحة بشأن موضوع "وضع السياحة المستدامة والقادرة على الصمود في صميم الانتعاش الشامل"، بدعوة من رئيس الجمعية العامة في أيار/مايو 2022، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، بوصفها معلما هاما للعمل من أجل اتباع نهج متضافر بشأن السياحة على أعلى مستوى، داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإنّ تسلم بما للسياحة المستدامة من دور هام وشامل لقطاعات متعددة، بوصفها مساهمة إيجابية في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، مع التركيز على السياحة البيئية والسياحة الريفية والسياحة المجتمعية والمشاريع المتوسطة والصغيرة والبالغة الصغر، وخلق فرص التبادل التجاري، وإيجاد فرص العمل اللائقة، وحماية البيئة، وتحسين نوعية الحياة، والنهوض بالإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، ولا سيما في البلدان النامية،

وإنّ تلاحظ في هذا الصدد الدور الذي تقوم به منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى⁽⁹⁾، عن طريق الأمانة العامة للتكامل السياحي في أمريكا الوسطى، ومجلس أمريكا الوسطى للسياحة في تعزيز السياحة المستدامة في المنطقة،

وإنّ تشيد بالجهود الجارية التي تبذلها حكومات الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، بالتنسيق مع لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية وبالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، من أجل تنفيذ البرامج القائمة التي تهدف إلى الترويج للسياحة المستدامة وتعزيزها في جميع أنحاء المنطقة وما يستجد من برامج على شاكلتها،

وإنّ تقر بأن السياحة كانت من أشد القطاعات الاقتصادية تضررا من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتشدّد على أن التحديات الناجمة تتطلب حلولاً شاملة وتعاوناً دولياً يسهم في تعزيز ما يلزم من سياسات ودعم مالي للحفاظ على مصادر العيش المعتمدة على ذلك القطاع، والحد من مظاهر التفاوت، واستئصال شأفة الفقر، وحماية فوائد السياحة، بما في ذلك السياحة الساحلية والريفية، من أجل تشجيع نموذج سياحي أكثر استدامة يقوم على الإدماج الاجتماعي وحفظ البيئة وحمايتها،

وإنّ تحيط علماً بعدد أيلول/سبتمبر 2025 من منشور بارومتر السياحة العالمية (World Tourism Barometer) الصادر عن منظمة السياحة العالمية، الذي يبرز أن السياحة الدولية ازدادت بنسبة 5 في المائة في النصف الأول من عام 2025 على الرغم من التحديات العالمية، حيث سافر ما يقدر بنحو 690 مليون سائح دولياً في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2025، بزيادة تبلغ نحو 33 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، مع الإشارة مع ذلك إلى ما ورد في عدد أيار/مايو 2025

(9) تتألف عضوية منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى من بليز، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس.

من منشور *بارومتر السياحة العالمية* من أنه، وفقاً للخبراء، هناك عوامل قد تؤثر على السياحة الدولية، ومن بينها ازدياد ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع تكاليف السفر وفرض تعريفات أعلى،

وإذ تلاحظ مع القلق أن أمريكا الوسطى تعدّ، بسبب موقعها الجغرافي وخصائصها الجيولوجية والمائية المناخية، منطقة معرضة للمخاطر الطبيعية وقابلة للتضرر منها، بما في ذلك المخاطر المتصلة بالمناخ، مما أسفر عن كوارث تسببت في وقوع خسائر بشرية واقتصادية جمة، بما يشمل الآثار المترتبة على ذلك في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفي الدخل وجهود الحد من الفقر،

وإذ تعترف بأن منطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى تحتوي على موارد طبيعية جمة وبأن ثراء تنوعها البيولوجي يوفر فوائد قيمة لسكانها ولإقتصادات البلدان فيها، وإذ تلاحظ أن السياحة المستدامة يمكن أن تسهم إسهاماً مباشراً في حفظ النظم الإيكولوجية عبر تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة، بما في ذلك الحلول القائمة على الطبيعة والنُهُج القائمة على النظم الإيكولوجية وسائر نهج الإدارة والحفظ، تماشياً مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/5⁽¹⁰⁾، ونشر الوعي بأهمية التنوع البيولوجي، وأن الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى تعمل، في هذا الصدد، على تحسين أطرها واستراتيجياتها وخطط عملها المؤسسية والسياساتية،

وإذ تلاحظ الدور الذي تضطلع به منظمة السياحة العالمية بوصفها عضواً في الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بتعميم مراعاة التنوع البيولوجي والمكلف بدعم الأمانة التنفيذية لاتفاقية التنوع البيولوجي ومكتب مؤتمر الأطراف فيها،

وإذ تسلّم بأهمية الأعمال الجارية من أجل الإسراع بالتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين⁽¹¹⁾، بما في ذلك الاقتصاد الدائري، وكذلك المبادرات المحلية والوطنية للفضاء على الهدر في قطاع السياحة، مع الإسهام في التنمية المستدامة وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود،

وإذ تشدد على أهمية أن يصبح قطاع السياحة أكثر استدامةً وقدرةً على الصمود واستفادةً من التكنولوجيات الرقمية وأقرب منالاً، مع التشديد في الوقت نفسه على ضرورة سد الفجوات الرقمية، سواء بين البلدان أو داخل كل بلد على حدة، بما في ذلك الفجوات الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية وبين الشباب وكبار السن والفجوات الرقمية بين الجنسين، وعلى ضرورة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وإذ تشير إلى ضرورة التأكيد على إتاحة الوصول بنوعية جيدة وتكلفة معقولة من أجل سد الفجوات الرقمية والمعرفية، وتحسين الدراية الرقمية باستخدام نهج متعدد الأبعاد يشمل السرعة والاستقرار ويُسر التكاليف واللغة والتدريب وبناء القدرات والمحتوى المحلي والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة،

وإذ تشير إلى قرارها 193/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، المعنون "السنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية لعام 2017"، وإذ تلاحظ الجهود والمبادرات المضطلع بها من أجل الاحتفال بالسنة الدولية بغية التوعية بما للسياحة من مساهمة هامة في التنمية المستدامة مع تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والمعارف والخبرات وتكثيف التعاون عبر الحدود من خلال إقامة المشاريع المشتركة بهدف زيادة التأزر في مجال السياحة، بما في ذلك تبادل البيانات والإحصاءات المتعلقة بها، حسب

(10) UNEP/EA.5/Res.5.

(11) انسجاماً مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/4 (UNEP/EA.4/Res.1).

الاقتصاد، وإذ تلاحظ تقرير الأمين العام بشأن إعلان عام 2017 سنة دولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية⁽¹²⁾، وإذ تشير أيضا إلى قرارها 198/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 والمعنون "السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، 2021"،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها 260/78 المؤرخ 26 شباط/فبراير 2024، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة عام 2027 السنة الدولية للسياحة المستدامة والقادرة على الصمود،

وإذ تسلّم بأهمية تشجيع تنمية المنتجات السياحية من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل دعم تنميتها الاقتصادية ومشاركتها في التجارة مع حماية البيئات الطبيعية والتقاليد الثقافية في الوقت نفسه،

وإذ تشدّد على الحاجة إلى السياحة المسؤولة وأثرها الاجتماعي - الاقتصادي المفيد على المجتمعات المحلية، وتمكين المرأة اقتصاديا من خلال السياحة، والسياحة العادلة، وحماية النساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة من جميع أشكال الاستغلال في قطاع السياحة، ومنع الاتجار بالأشخاص وبالمصنوعات الحرفية ذات القيمة الثقافية، واحترام التراث الثقافي غير المادي والمواقع الثقافية والطبيعية، وحماية السياح كمستهلكين، وتوفير معلومات غير متحيزة للسياح،

وإذ تلاحظ المبادرات المشتركة الحالية التي تُصمم وتنفَّذ لتحفيز تكامل السياحة الإقليمية وتعزيز تنمية مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مثل العلامة المميزة الإقليمية "عالم المايا"،

وإذ تحيط علما بنتائج المنتدى المعني بالسياحة المستدامة وتغير المناخ في أمريكا الوسطى، الذي عقد في الفترة من 21 إلى 24 أيلول/سبتمبر 2023 في لا سييا، هندوراس، والنتائج المعتمدة في الاجتماع 126 لمجلس السياحة لأمريكا الوسطى، الذي عقد في سان سلفادور في 30 آب/أغسطس 2023، والمنتدى الثاني والعشرين لتنمية التكامل السياحي في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في سان سلفادور في 28 أيلول/سبتمبر 2022، وإعلان المنتدى الخامس عشر المعني بتنمية السياحة وتنسيق الجهود للترويج للسياحة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، الذي عقد في مدينة غواتيمالا في 27 آب/أغسطس 2014، والمنتدى الثالث للسياحة الاجتماعية والتضامنية والمستدامة، الذي عقد في تيلا، هندوراس، في 12 و 13 حزيران/يونيه 2024، بدعم من المنظمة الدولية للسياحة الاجتماعية،

وإذ تشير أيضا إلى الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية، المعقودة في أوزبكستان، في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وإذ ترحب بانعقاد الدورة السادسة والعشرين في الرياض، المملكة العربية السعودية، في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025،

وإذ تشدّد على أن مرحلة التعافي التي يمر منها قطاع السياحة حاليا، بعد الاختلال الناجم عن جائحة كوفيد-19، تشكل فرصة لإحداث التحول، مع التركيز على الاستفادة من أثرها على الجهات السياحية، وتعزيز النماذج المجتمعية، وبناء مجتمعات محلية ومنشآت أعمال أكثر استدامة وقدرة على الصمود وشمولا من خلال الابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمارات في السفر المستدام والبنية التحتية المستدامة، والتدريب الموجّه، وتنمية الموارد البشرية،

- 1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية⁽¹³⁾؛
- 2 - **تسلم** بالدور الرئيسي الذي تؤديه السياحة المستدامة والقادرة على الصمود في التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، بوصفها أداة للتنمية الإقليمية والإدماج الاجتماعي يتم بواسطتها، بالتعاون مع الجهات المحلية صاحبة المصلحة عند الاقتضاء، توليد فرص العمل اللائق وفرص ريادة الأعمال، والإسهام في النمو الاقتصادي الشامل للجميع وتحسين نوعية حياة السكان، بهدف تحقيق القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والإسهام في تعزيز القدرة على التكيف مع المناخ والاستدامة البيئية وإدارة مخاطر الكوارث في الأنشطة والوجهات السياحية؛
- 3 - **تشدد**، في ضوء قابلية قطاع السياحة للتضرر من المخاطر والكوارث الطبيعية، بما في ذلك تلك المتصلة بالمناخ، على ضرورة دعم تنمية السياحة القادرة على الصمود في منطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وذلك بوسائل تشمل وضع الاستراتيجيات الوطنية لإعادة التأهيل بعد الصدمات وخطط التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- 4 - **تلاحظ مع بالغ القلق** تدفقات عشب السرغس البحري وأثره السلبي على السواحل الكاريبية، ولا سيما آثاره على المجتمعات الساحلية والصحة العامة والسياحة ومصايد الأسماك، فضلا عن تدهور الشعاب المرجانية، وتشجع على مواصلة التعاون وتعبئة الموارد من جانب المجتمع الدولي وجميع المصادر الأخرى، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة والثنائية والمتعددة الأطراف، لدعم آليات بناء القدرات وتعزيز إدارة عشب السرغس البحري في منطقة البحر الكاريبي، وكذلك المبادرات التي يمكن أن تسهم في إيجاد حلول لمواجهة التحديات التي يطرحها عشب السرغس البحري وإدارته على نحو مستدام، مع الاعتراف بما يتجده من إمكانات من حيث الفرص الاقتصادية؛
- 5 - **تسلم** بأن أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية شهدتا، منذ اتخاذ القرار 145/78 في عام 2023، العديد من التطورات الإيجابية والمبادرات والجهود الرامية إلى تعزيز السياحة المستدامة والتنمية المستدامة، حيث أحرزتا تقدما كبيرا نحو الانتعاش وتعزيز القدرة على الصمود، مع الاعتراف بتنفيذ السياسات على المستوى الوطني، واستخدام نهج متكامل وشامل لتعزيز السياحة المستدامة والتنمية المستدامة لتحقيق فوائد في الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛
- 6 - **تشجع** على اتخاذ إجراءات استراتيجية وتدابير تسريع للتصدي لآثار جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات العالمية على التنمية المستدامة لضمان تعافي قطاع السياحة وتحوّله ونموه على نحو مستدام، من خلال العمل والتنسيق السياسيين على الصعيدين العالمي والإقليمي لتعبئة التمويل وتشجيع الاستثمارات والنهوض بالابتكار وتعزيز القدرات المؤسسية والمشاركة المجتمعية من أجل تهيئة قطاع سياحي أكثر تنوعا وشمولا واستدامة وقدرة على الصمود؛
- 7 - **تقر** بأن قطاع السياحة يشكل عاملا محفزا لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، بما في ذلك التصدي للمساائل البيئية، ولا سيما تغير المناخ، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، مما يبرز أهمية تعزيز وضع السياسات الملائمة وتوفير

الدعم المالي ضمن الإطار الأوسع لسياسات التنمية المستدامة واعتماد نهج متعدد القطاعات للتنمية المستدامة للسياحة؛

8 - **تشجيع** منظمات السياحة الإقليمية والوطنية على تعزيز نماذج الوجهة المقصودة التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد المباشرة للاقتصادات المحلية والوطنية، بغية المساهمة في تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية والحد من الفقر في أوساطها، مع مراعاة إدماج سياسات تحقيق الاستدامة في قطاع السياحة، وتدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى استجلاء آثار السياحة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتقييمها والتخفيف من وطأتها؛

9 - **تشديد** على أهمية التراث البيولوجي الثقافي والتنمية المحلية المنشأ والبحث العلمي والنماذج القابلة للتكرار من أجل تعزيز الأنشطة السياحية المستدامة والمجتمعية والريفية والمحلية لما فيه صالح الإنسان والطبيعة، في إطار من التعاون الوثيق مع الشعوب الأصلية والشباب، باعتبار ذلك أولوية لمنطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وتسلم بأن بعض بلدان المنطقة يقوم بتطوير نماذج جديدة ومبتكرة مثل نموذج السياحة وحفظ الطبيعة وسبل العيش المستدامة، وتسلم أيضاً بأهمية تعزيز الجهود الرامية إلى حماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم وحفظه، علاوة على تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في حماية المعارف والممارسات الثقافية والتقليدية من أجل التوصل إلى قطاع سياحي أكثر استدامة؛

10 - **تسليم** بالدور القيم للتعاون الدولي مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وتشجيعها على مواصلة تقديم الدعم لتنفيذ مشاريع متعددة تهدف إلى الترويج للسياحة المستدامة في المنطقة، بوسائل منها تعزيز السياحة البيئية والسياحة الريفية والسياحة الثقافية والتراثية، بما فيها سياحة المواقع الأثرية التي تعود إلى عهد الاستعمار، ومنع الاتجار بالمصنوعات الحرفية ذات القيمة الثقافية، وكفالة الاحترام الواجب للتراث الثقافي غير المادي والمواقع الثقافية والطبيعية؛

11 - **تشجيع** الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين على دعم التعاونيات والمنظمات المجتمعية والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بمبادرات ترمي إلى تهيئة بيئة أقوى للأعمال التجارية، والمساعدة التقنية، والربط الشبكي المؤسسي، وبناء القدرات، وتعزيز سياسة الاتساق المؤسسي الداعمة لآليات ومبادرات تمويل برامج ومشاريع القضاء على الفقر؛

12 - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى في التلاقي على استراتيجية إقليمية للسياحة تستند إلى حفظ التنوع البيولوجي في المنطقة ومعالج الجذب الطبيعية والثقافية، والحد من الفقر من خلال العمالة وتنمية القدرات على مباشرة الأعمال الحرة في مجال السياحة التي تركز على المشاريع المتوسطة والصغيرة والبالغة الصغر، مع التصدي في الوقت نفسه للآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ من أجل تحسين نوعية حياة سكان المنطقة؛

13 - **تعرب عن تقديرها** للجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى من أجل دعم تنمية السياحة المستدامة، بما في ذلك اعتمادها وتنفيذها لتشريعات وسياسات جديدة، وتشجع هذه البلدان على استغلال السياحة المستدامة كأداة لتعزيز جهود القضاء على الفقر وتحسين سبل حماية التنوع البيولوجي والتراث الثقافي والنهوض بالمجتمعات المحلية؛

- 14 - **تشجيع** التعاون من أجل تعزيز مشاركة النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والمبادرات التي تعزز تمكينهم من الناحية الاجتماعية الاقتصادية، من خلال السياحة المستدامة التي تواصل تعزيز الشراكات المنصفة وإيجاد فرص العمل وفرص مباشرة الأعمال الحرة؛
- 15 - **تسليم** بالجهود الهامة التي تبذلها منطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى لإشراك من يعيشون في أوضاع هشّة في عملية صنع القرار في قطاع السياحة، باتباع نهج أكثر لامركزية وتشاركية، ولا سيما المجتمعات الريفية والمحلية والشعوب الأصلية، مع السعي أيضا إلى النهوض بتمكين النساء والفتيات وإتاحة الفرص للشباب، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم مبادرات السياحة المحلية والريفية والمجتمعية لضمان استمرار السياحة في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛
- 16 - **تسليم أيضا** بالحاجة المستمرة إلى دعم أنشطة السياحة المستدامة وجهود بناء القدرات ذات الصلة التي تعزز الوعي البيئي وتحافظ على البيئة وتحميها وتحترم الحياة البرية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والتنوع الثقافي وتحسّن رفاه المجتمعات المحلية وسبل عيشها من خلال دعم اقتصاداتها المحلية والبيئة البشرية والطبيعية ككل؛
- 17 - **تلاحظ** أهمية قياس الأثر الاجتماعي الثقافي للسياحة وأثرها البيئي على نحو كاف، وتشجع بذل الجهود من أجل سد ثغرة البيانات القائمة حاليا في هذا المجال عن طريق الاستفادة من ظهور حلول ومصادر بيانات غير تقليدية، ليكون الهدف الشامل هو النهوض بخطة التنمية المستدامة الوطنية بما يتجاوز قطاع السياحة؛
- 18 - **تسليم** بأن اتباع أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة في قطاع السياحة بأمريكا الوسطى، ومن ثمّ المضي قدما بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁴⁾ في المنطقة، يتطلب جملة أمور من بينها تحديد أصحاب المصلحة المعنيين نهجا للتخطيط السياحي تستخدم الموارد بصورة أكثر كفاءة واعتمادهم جميعا لها؛
- 19 - **تشدد** على الحاجة إلى الترويج لمواصلة تنمية السياحة المستدامة، ولا سيما من خلال استهلاك منتجات السياحة المستدامة والاستفادة من خدماتها، وإلى تعزيز تنمية السياحة البيئية مع الحفاظ بوجه خاص على ثقافة مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وسلامة بيئتها وتعزيز حماية المناطق الحساسة إيكولوجيا والتراث الطبيعي والمواقع الثقافية والدينية الأصلية لتلك المجتمعات؛
- 20 - **تدعو** الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى الانضمام لبرنامج السياحة المستدامة التابع لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة⁽¹⁵⁾، وهو البرنامج الذي يهدف إلى تشجيع الابتكار والتفكير انطلاقا من الغاية المطلوبة من أجل الإسراع بتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد في سلسلة القيمة السياحية؛
- 21 - **تلاحظ مع التقدير** الجهود المستمرة التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية للنهوض بالسياحة المستدامة والقادرة على الصمود من خلال المبادرات الرامية إلى تعزيز جمع البيانات وتحليلها وتبادل المعارف بشأن اتجاهات السياحة المستدامة، بما في ذلك من خلال الشبكة الدولية

(14) القرار 1/70.

(15) A/CONF.216/5، المرفق.

لمراصد السياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة العالمية، وتشجع على مواصلة التعاون بين الحكومات وكيانات القطاع الخاص وغير ذلك من الجهات المعنية صاحبة المصلحة لدعم ممارسة وضع السياسات المستتيرة، وهو ما يسهم في تعزيز السياحة المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا؛

22 - **تشجع** على توطيد التعاون بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لتعزيز توافر البيانات المتعلقة بالسياحة المستدامة وجودتها واستخدامها، وفقاً للتشريعات والأولويات الوطنية، بهدف رصد تطور السياحة على مستوى الوجهات السياحية وتعزيز صياغة السياسات واتخاذ القرارات المستتيرة على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي، وتشجع مبادرات بناء القدرات لدعم البلدان النامية في جمع البيانات وتحليلها؛

23 - **تحث** قطاع السياحة في الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى على جعل القطاع جزءاً من آليات التنسيق وتبادل المعارف والاتصال لأغراض إدارة الأمن وحالات الطوارئ على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعلى الترويج بشكل جماعي لاتباع نهج قائم على الأدلة في وضع تدابير تكفل السفر الآمن والمأمون والخالي من المصاعب، وهو ما يتيح للوكالات الحكومية اتخاذ قرارات ذات صلة ومستتيرة ومنسقة، وترحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز في دعوة الأمين العام إلى حماية كل فرد على وجه الأرض من خلال التغطية الشاملة بنظم الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال مبادرة الإنذار المبكر للجميع؛

24 - **ترحب** بالجهود التي يبذلها كل من منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية، وكذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل الترويج للسياحة المستدامة في جميع أنحاء العالم؛

25 - **تدعو** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ومنظمة السياحة العالمية إلى مواصلة دعم الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى من أجل تعزيز السياحة المستدامة في المنطقة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ بغية الحد من مخاطر الكوارث على نحو أفضل، وأوجه تأثر منطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى بالكوارث، التي تسببها المخاطر الطبيعية، وآثارها على السياحة المستدامة، ومن أجل بناء القدرات وإيجاد فرص العمل والترويج للثقافة والمنتجات المحلية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

26 - **تدعو** الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى الترحيب بالفرص العديدة التي يتيحها التحول الرقمي الجديد في قطاع السياحة لاستحداث وتنفيذ التكنولوجيات المبتكرة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لتحديث قطاع السياحة في الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، على نحو يؤدّ زخماً جديداً من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة حجم الفرص المتاحة، بما في ذلك للنساء والشباب، ويسخّر التكنولوجيا الرقمية، ويعزّز الابتكار والتدريب وبناء القدرات البشرية، من أجل نجاح تعافي قطاع السياحة وإكسابه القدرة على الصمود؛

27 - **تشجع** الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى على أن تعمل، من خلال مجلس أمريكا الوسطى للسياحة والأمانة العامة للتكامل السياحي في أمريكا الوسطى، على تعزيز السياحة المستدامة عن طريق تكثيف التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف على صعيد قطاع السياحة،

وعلى مواصلة دعم السياحة المستدامة باعتماد سياسات تركز على السياحة المراعية للاحتياجات والشاملة للجميع وتعزز الهوية الإقليمية وتحمي التراث الطبيعي والثقافي لتلك البلدان، بما في ذلك النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي فيها، وتشير إلى أن المبادرات الحالية، كبرنامج "كوكب واحد" للسياحة المستدامة، وغيرها من المبادرات الدولية، يمكن أن توفر الدعم المباشر والمركز للحكومات؛

28 - **تشجيع أيضا** الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى على إقامة وتعزيز بنى تحتية تتوافر لها مقومات الجودة والموثوقية والاستدامة والقدرة على الصمود، مع التشديد على ضرورة تشجيع الاستثمارات في البنية التحتية المستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا، من أجل تعزيز السياحة المستدامة في المنطقة؛

29 - **تكرار تأكيد** الالتزام بإقامة مشاريع البنى التحتية الإقليمية المستدامة التي تحفز الإنتاجية الاقتصادية المستدامة، بما يعزز النمو المنصف للمناطق عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، وتشجع التفاعلات والترابط بين المناطق الحضرية والريفية عن طريق تعزيز النقل والتنقل المستدامين، وشبكات التكنولوجيا والاتصالات والبنى التحتية، بما في ذلك الترابط بين المدن والمناطق المحيطة بها، والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية، إضافة إلى تعزيز الروابط بين البر والبحر، حسب الاقتضاء، وتشجع على تطوير البنية التحتية السياحية وتشجيع التنوع السياحي، بوسائل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على نحو يعزز إيجاد فرص العمل للمجتمعات المحلية، والحفاظ على أسلوب حياتها وثقافتها وتراثها، والنهوض بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو في الوقت نفسه الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة والتراث الاجتماعي والثقافي للوجهات السياحية؛

30 - **تقرر** بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون على قدم المساواة مع غيرهم بالحقوق في الاستفادة من خدمات السياحة وفرصها، من قبيل السياحة الحرة والخدمات المصممة لكي تكون في متناولهم والموظفين المدربين والمعلومات الموثوقة والتسويق الشامل للجميع، وبأن من الضروري بذل جهود هائلة لكفالة تلبية سياسات السياحة وممارساتها لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيش معظمهم في بلدان نامية؛

31 - **تهيب** بالدول الأعضاء والجهات القائمة على قطاع السياحة أن تتخذ التدابير الفعالة، في سياق السياحة المستدامة، بما في ذلك مبادرات السياحة البيئية، من أجل المساعدة على تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل ومشاركة الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشكل متوازن، على جميع المستويات وفي عمليات صنع القرار في كافة الميادين، وتعزيز التمكين الاقتصادي الفعال، لا سيما من خلال توفير العمل اللائق وتوليد الدخل؛

32 - **تقرر** بأن تلبية الحاجة إلى تحسين رصد الآثار الإنمائية للسياحة تتطلب إعادة التفكير في الممارسات التقليدية وتغييرها للاستفادة من مصادر البيانات المتعددة من أجل تزويد الإدارات العامة وقطاع السياحة بأحدث المعلومات الاستخبارية المتاحة عن السياحة، وتلاحظ التقدم المحرز من خلال الشبكة الدولية لمرصد السياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة العالمية، التي تركز على الرصد المستمر لآثار السياحة، ومعالجة الأبعاد الثلاثة للاستدامة، وتعزيز عملية صنع القرار استنادا إلى الأدلة، وتهيئة ثقافة قائمة على الرصد والقياس بشكل مستمر وفي الوقت المناسب، وتشجع المجتمع الدولي على دعم مبادرات بناء القدرات لدعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها في مجال الرصد وتحليل البيانات؛

33 - **ترحب** بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه السياحة في حفظ التنوع البيولوجي وفي مكافحة تغير المناخ، وهو الذي يوفر حجة أخرى تؤيد تعزيز العناصر البيئية في السياسات المعنية بالسياحة وتحسين الاستفادة من إمكانات السياحة المستدامة بوصفها عاملاً مؤثراً من عوامل التغيير، وترحب أيضاً بانعقاد الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في بيليم، البرازيل، في الفترة من 10 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وتتطلع إلى الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر عقده في يريفان، أرمينيا، في الفترة من 19 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2026؛

34 - **تكرر تأكيد دعوتها** إلى منع نشوء مخاطر كوارث جديدة والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومالية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منها، وتعزز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود، وتعيد تأكيد ضرورة تعزيز وسائل التنفيذ وتعزيز قدرة البلدان النامية، بما يشمل تعبئة الدعم من خلال التعاون الدولي، على توفير وسائل التنفيذ وتكثيف الجهود المحلية بما يتفق مع أولوياتها الوطنية؛

35 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية ومع كيانات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، بإعداد تقرير عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثمانين يشمل توصيات محددة للإسراع بتنفيذ خطة عام 2030 في هذا الصدد في الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والثمانين البند المعنون "التنمية المستدامة".

الجلسة العامة 64

15 كانون الأول/ديسمبر 2025